



السياسات التدخلية لحل مشكلة العشوائيات في سورية



الباحـث:

د.عبد الحميد عكيل العواك

مدير المشروع :

أحمد طه

مدير البرامج :

أنور مجني

المدير التنفيذي:

معتصم السيوفي



فهرس

05	المقدمة
07	أولاً تعريف العشوائيات.
09	ثانياً أسباب مشكلة السكن العشوائي
14	ثالثاً السياسة التشريعية "المقترحة" لحل مشكلة العشوائيات
17	رابعاً السكن العشوائي وإثبات الملكية
19	خامساً تقسيم المناطق العشوائية
24	سادساً سياسة الحد من ظهور عشوائيات جديدة
25	الخاتمة

المقدمة

بدأت ظاهرة السكن العشوائي في سورية في منتصف القرن الماضي، وتوسع انتشارها في الثمانينات وأصبحت تشكل تجمعات سكنية^١. لتصل إلى أرقام كبيرة بسبب تسييس المشكلة، وقد حاولت تصريحات المسؤولين في السلطة تخفيفها، ففي تصريح وزير الإسكان عام ٢٠١٨ ومضمونه بأنَّ " نسبة السكن العشوائي في سورية تصل إلى نسبة ٤٠٪ إلى ٥٠٪". لينفي النسبة المتداولة والمقدرة بـ ٦٠٪ من مناطق السكن في سورية^٣

تعدُّ ظاهرة النمو العشوائي للتجمعات السكنية ظاهرة عالمية منتشرة في أغلب الدول النامية، ٨٦٢ مليون شخص هو عدد سكان العشوائيات بالمناطق النامية في العالم، منهم ٦٠٪ من السكان في آسيا، بينما تستحوذ إفريقيا على ٢٦٪، وتضم أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي نحو ١٣٪، وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠ من المتوقع أن يعيش أكثر من ٥٠٪ من سكان العالم في العشوائيات!

١ - ماجدة إكرام عبيد وآخرون-تقييم تجربة تطوير العشوائيات بإقليم القاهرة الكبرى ومردودها الاقتصادي والبيئي-دراسة تطبيقية على منشأة ناصر-مجلة العلوم البيئية-معهد الدراسات والبحوث البيئية-جامعة عين شمس-العدد٤٤-الجزء الثاني مارس ٢٠١٨-ص١١٣
٢ - العشوائيات في سورية حصاد عقود من التجاهل-(ورقة بحثية -اليوم التالي-٢٠٢٠-ص٧
٣ - صحيفة الوطن في سورية بتاريخ ١٣-٥-٢٠١٨ وقد أوردته دراسة: العشوائيات في سورية حصاد عقود من التجاهل-(ورقة بحثية -اليوم التالي-٢٠٢٠-ص٧

المطلوبة من البرلمان لمعالجة هذه المشكلة والحد من انتشارها؟ وما هي السياسات العمرانية الواجب القيام بها على صعيد السلطات المحلية والمركزية لمعالجة العشوائيات القائمة، ومنع ظهورها بالمستقبل؟

للإجابة عن هذا التساؤل لا بدّ من التعرف على السكن العشوائي وأسباب قيامه، لأنّ معالجة أي مشكلة تنطلق من تعريفها ومعالجة أسباب نشوئها، ومن ثمّ التطرق للسياسات المطلوبة من السلطة التشريعية، والتعرف على السياسات العمرانية المطلوب من السلطات المحلية والمركزية القيام بها.

لتأتي الثورة وما نتج عنها من دمار مارسه النظام، ليزيد إلى المشكلة تعقيدات أخرى، ويزيد من العشوائيات، فالحروب تلعب دوراً كبيراً في هجرة الأفراد المؤدية إلى نشوء مساكن عشوائية في أماكن متعددة على أراضي الدولة. وقد قدرت العشوائيات المستحدثة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري تقريباً حوالي ٢٠٠ ألف مسكن عشوائي بالإضافة للمناطق الخاضعة لسيطرة النظام.

لذلك في ظل الظروف الحالية تحولت العشوائيات من ظاهرة اجتماعية إلى مشكلة سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، وهنا يطرح التساؤل ما هي السياسات التشريعية

٤- مثال ذلك ما حدث بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ خلال الحرب الأهلية اللبنانية، وكذلك السكن العشوائي حول مدينة كابول (عاصمة أفغانستان) بعد الغزو الأمريكي والصراع مع طالبان.
٥- العشوائيات في سورية حصاد عقود من التجاهل- (ورقة بحثية)-اليوم التالي-٢٠٢٠-ص١٨

أولاً . تعريف العشوائيات.

في حين يرى البعض المناطق العشوائية على أنّها "مناطق فقيرة ومزدحمة وبصرف النظر عن كونها التزمت بقوانين الدولة من عدمه"^٩ وهو ربط لا يحمل صفة الديمومة، إذ إنّ إنشاء بعض العشوائيات لأغراض سياسية، وتحقيق منفعة لموالي السلطة ينفي عن بعض الساكنين صفة الفقر.

رغم تعدد المسميات والتعريفات إلا أنّها تشترك جميعها بعامل واحد، وهو أنّ عمليات البناء والتطوير تتم بواسطة الأسرة، والاعتماد أساساً على الجهود الذاتية^{١٠}. إلا في سورية كانت تدار تجارة العشوائيات من طبقة تجار مدعومة من السلطة. ولأنّ مفهوم السكن العشوائي يتباين وفق الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من مجتمع لآخر، هذا يحتم علينا القيام بتعريف إجرائي يخص العشوائيات في سورية، ونرى بأنّها "تجمعات لمساكن لم تلتزم في نشأتها، أو مخططاتها، أو مواصفاتها، بالمنظومة القانونية العقارية، وتشاد على أراضي تعود ملكيتها للدولة أو للأفراد، وقد تكون أراضي زراعية أو غير معدة للسكن، وتقع في الأغلب خارج المخطط التنظيمي، أو داخله لكنها مخالفة لأنظمة ضابطة البناء، وفق تقسيمات غير معتمدة، وبدون ترخيص"

يطلق على المناطق المخالفة للقانون في اللغة الإنكليزية مصطلح "Slum" أو "Squatters" وفي اللغة الفرنسية غالباً ما تسمى "Bidonville" وتعني مدن القصدير، وتسمى في المغرب بالزريبة، وفي تونس "GOURBI VILLE" بمعنى الأكواخ، في الجزائر يطلق عليها السكن العفوي^{١١}. والبعض أطلق عليها تسميات مختلفة من مدن الكرتون إلى مدن الصفيح، الأحياء الفقيرة، البناء الفوضوي، ولكن في سورية عُرفت باسم العشوائيات. مثلما اختلفت المجتمعات في الدلالة اللغوية، تباينت في دلالة مصطلح مفهوم "مناطق السكن العشوائي" من مكان إلى آخر، وذلك حسب أوضاع كل مجتمع، ومستويات المعيشة، والقيم، والنظم الاجتماعية السائدة به^{١٢}. فقد عرفها مركز الأمم المتحدة للمقتدرات البشرية "المستقرات العشوائية تجمع ساكنين ذو خصائص اقتصادية واجتماعية في عمران رديء، ويفتقد إلى الخدمات الأساسية، وفيها الحالة القانونية للملكية غير شرعية، وأنواع البناء ومواده فهي وإن كانت صفات مهمة إلا أنّها ثانوية"^{١٣}. إن ربطها بالحرمان من المرافق الأساسية ليس دقيقاً دائماً، في سورية تم تزويد بعض مناطق السكن العشوائي بالخدمات والمرافق الأساسية بناء على قرار سياسي وبقيت تعرف تلك المناطق بالعشوائيات.

Bachir Mohamed Tidjani-La problématique de l'habitat illicite: spontané, précaire ou insalubre? Géographie et - ٦ - Université d'Oran - Aménagement - bulletin de l'Association de Géographie et de l'Aménagement du territoire- Fascicule nll - ٢٠٠٥ - ١٠ p ٧ - جمال باقر مطلق- حيدر رزاق محمد الشر- تحديد مقترحات لحل مشكلة السكن العشوائي " دراسة تحليلية لمدينة بغداد للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٨"-مجلة التخطيط والتنمية-سنة ٢٠١٦-العدد ٣٣-ص ٨٦، ٨ -انتصار جابر كاظم-المناطق العشوائية وأثرها على الخدمات في مدينة بغداد-رسالة ماجستير-كلية التربية- "ابن الرشد"- جامعة بغداد-٢٠١١-ص ٢٨- ٢٩ ٩ -محمد عبد السميع عيد-الدروس المستفادة من الإسكان العشوائي في إطار تيسر الإسكان-كلية الهندسة-جامعة أسيوط-حث منشور ٢٠٠٤- ص ٣ -١٠ - محمد أيمن عبد المجيد ضيف- إستراتيجية تطوير المناطق العشوائية في مدينة أسيوط من خلال دراسة حالة لمنطقة الوليدية-بحث غير منشور -٢٠١٠-ص ٦ و ٧

ثانياً . أسباب مشكلة السكن العشوائى

أنّ دراسة ومعرفة أسباب أي مشكلة -بشكل عام- يساعد في علاجها، وهذا يحتم علينا معرفة العوامل والأسباب التي ساعدت على نمو وانتشار العشوائيات، والتي نستطيع أن نجملها بمجموعة من العوامل السياسية والديموغرافية والاقتصادية والتنظيمية، وهي كما يلي:

١- الأسباب السياسية

من استعراض بسيط لتطور نمو مشكلة السكن العشوائي نجد أنّ سلطة البعث استولت على السلطة والنسبة ٨٪ من السكن العشوائي الحالي والذي أشيد قبل عام ١٩٦٥، أما بعد ١٩٦٥ أي بعد استيلاء السلطة الحالية وجذرها التاريخي، ارتفعت النسبة إلى ٥٥٪ من السكن العشوائي الإجمالي، والذي بني بين عام ١٩٦٥ و١٩٩٠، و٣٧٪ بني بعد عام ١٩٩٠، " هذا يعطينا مؤشر ودلالة على أنّ السلطة الحالية وجذرها السابق ساهمت بشكل متعمد في عدم معالجة المشكلة وهي محدودة، لا بل ساهمت بشكل مباشر في توسيع العشوائيات للأسباب التالية:

ب- في سورية هناك غياب التخطيط المتكامل والقادر على معالجة مشكلات الإسكان، مترافق مع عدم وجود مخططات معتمدة لبعض التجمعات في المدن والأراضي أو المناطق الواقعة خارج حدود المدن، وغياب لسياسة تتعلق بتنظيم الملكيات الخاصة للأراضي، والإشكالية الأكبر تأخر صدور المخططات التنظيمية أو عدم توافقها مع الطلب الشديد على المساكن لسنوات وعقود، كان توسع العشوائيات هو الاستجابة الأقرب لنمو الحاجة إلى السكن.

ج- تغييب الجهات الإدارية المحلية عن معالجة العشوائيات، ونقل الصلاحيات لجهات مركزية متعددة، وعدم تحديد اختصاص جهة واحدة لمعالجة السكن العشوائي.

د- تعمدت السلطة الحزبية متمثلة في حزب البعث بإصدار قرار بعام ١٩٨٢ في اجتماع اللجنة المركزية لحزب البعث يتضمن تزويد العشوائيات في الخدمات والمرافق الأساسية^{١١}، وهذا يعني المحافظة على وجودها كما هي والمساهمة في انتشارها، دون التفكير في حل جذري للمشكلة.

أ- إنّ السلطة التشريعية السورية ولغاية تاريخه لم تعترف بوجود مشكلة السكن العشوائي بشكل رسمي، لذلك هي لم تصدر قانون خاص لمعالجة المشكلة في سورية، بل تطرق لها قانون التطوير العقاري رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨ ولم يضع حلول لمعالجة المشكلة، مع ذلك ألغي القانون برمته ليحل محله قانون الاستثمار رقم ٢ لعام ٢٠٢٣، وقد طالب بعض أعضاء مجلس الشعب السوري في الفترة الأخيرة بضرورة إصدار تشريع خاص بالعشوائيات^{١٢}.

١١ - العشوائيات في سورية- عنب بلدي- العدد ٥٠٣- تاريخ ٢٠٢١/١٠/١٠ منشور على الرابط <https://www.enabbaladi.net/archives/٥١٨٦٦٤> تمت الزيارة بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٨

١٢ - اعتبر أعضاء المجلس في جلسة ٢٠٢١/٤/٢٤ أن قضايا مناطق السكن العشوائي يجب أن ترد في تشريع منفصل، نظراً إلى كثرة المشكلات المتشابهة الناجمة عن حقوق المالكين والمستأجرين والشاغرين في تلك المناطق.

للمزيد <https://www.enabbaladi.net/archives/ixzzVwHlgW٢٥F#٤٧٧٠٢٠>

١٣ - العشوائيات في سورية حصاد عقود من التجاهل- (ورقة بحثية) -اليوم التالي-٢٠٢٠-ص ٨

هـ-لمشكلة السكن العشوائي أبعاداً ووظائف سياسية، منها توطين حواضن اجتماعية موالية للنظام في مناطق السكن العشوائي، ولاسيما في دمشق وحمص، وقد شكلت حزام أمني للدفاع عنه عند الضرورة، إضافة إلى أن مسألة العشوائيات كانت جزءاً من معادلات السلطة والهيمنة في البلاد منذ عقود، فمع تحويل نصف سكان البلاد تقريباً إلى مخالفيين للقانون في سكناتهم يصبح هؤلاء بشكل أو بآخر تحت رحمة السلطة ودون أي حماية قانونية لممتلكاتهم^{١٤}.

أما بعد عام ٢٠١١ اتضحت الأمور أكثر على الواقع وظهر استخدام النظام للمشكلة كسلاح حرب، من أجل تعزيز سيطرته السياسية والأمنية، وخدمة مصالح نخبته الاقتصادية.

أما بالنسبة للمظاهرات التي نشطت في مناطق السكن العشوائي، فقد وجد النظام تدمير تلك المناطق وتهجير أهلها فرصة، لحرمانهم من العودة إليها سواء بتقنين عدم العودة، أو بتهيب الأمني من العودة.

١٤- العشوائيات في سورية حصاد عقود من التجاهل- (ورقة بحثية) اليوم التالي-٢٠٢٠-ص١٤

٢- الأسباب الديموغرافية

الزيادة المطردة في عدد سكان المدن، جاء نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان، إضافة للهجرات الداخلية من الريف إلى المدن، ومن أطراف المدن إلى مراكزها، والتي لا يقابلها زيادة في الوحدات السكنية، كل ذلك أدى إلى ازدياد الطلب على السكن، هذه الزيادة الكبيرة في سكان المدن الكبرى (دمشق - حلب - حمص) أدى إلى نشوء وتوسع الأحياء العشوائية حول تلك المدن.

في ظل هذا التغيير الديمغرافي المتمثل في زحف الريف إلى أطراف المدن، لم تعالج السلطة السورية سببه الرئيس، وهو البحث عن فرصة عمل، ولم تعمل على تجاوز معدلات النزوح إلى المدن بمعدلات بناء مساكن كافية للنازحين، بسبب تأخر صدور المخططات التنظيمية أو عدم توافرها مع الطلب الشديد على المساكن، وترافق ذلك مع وجود ميزانيات ضئيلة لا تسمح بتوفير مبان نظامية، وانتشار الفساد في القطاع العقاري، كل ذلك يجعل التقصير واضح من قبل السلطة في سورية.

بعد عام ٢٠١١ ونتيجة للحرب التي شنها النظام على المناطق الثائرة وتدمير مناطق كبيرة من سورية، وجد النزوح الاضطراري، الذي خلق عشوائيات جديدة، سواء في مناطق الخارجة عن سيطرة النظام، أو في المناطق الواقعة تحت سيطرته.

٣- الأسباب الاقتصادية

الاختلال الحاصل في التوازن بين معدل دخول الأسر السورية وبين كلفة إنتاج الوحدات السكنية سبب عجزاً في الحصول على مسكن لائق للأسر الفقيرة^{١٥}، ترافق ذلك مع عدم تدخل الدولة وعجزها عن توفير سكن لائق للمواطنين المحتاجين لذلك، وهو واجب يقع على عاتقها.

إضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي داخل المدن بسبب المضاربات العقارية، وارتفاع أسعار مواد البناء بسبب احتكار تصنيعها واستيرادها من قبل المتنفذين في السلطة، كل ذلك أدى إلى إبعاد شريحة واسعة من المواطنين الفقراء من إمكانية حصولهم على قطعة سكنية يمكن بناءها بالإمكانات الذاتية.

كما أنّ تركيز الاستثمارات في مدن مثل (دمشق-حلب-حمص) دون المدن السورية الأخرى، جعل منها مركز استقطاب، حيث ازدادت نسبة الوافدين إليها بغية الحصول على عمل، وتحسين وضعهم المادي يقابلها ارتفاع أسعار المساكن والإيجارات في تلك المدن.

الطلب العالي^{١٦} على المساكن العشوائية بسبب رخصها أو رخص الإيجارات فيها سواء للسكن أو المحال التجارية، ولاسيما في ظل انخفاض حاد للدخل بعد عام ٢٠١١ أدى إلى التمسك بالعشوائيات ونمو عشوائيات جديدة.

١٥ - إذ كلما ارتفعت معدلات الفقر ازداد انتشار السكن العشوائي، ويظهر ذلك بوضوح في أمريكا الوسطى والهند.
١٦ - محمد محمود يوسف-العشوائيات والتجارب العربية والعالمية-٢٠٠٨-نشر على موقع إدلال- <http://www.edlal.com>

٤- الأسباب التنظيمية والإدارية

التنظيم الإداري السوري يميل إلى المركزية بشكل عام، وفي الشأن العقاري بشكل خاص، مما أدى إلى إضعاف الصلاحيات للإدارات المحلية في معالجة السكن العشوائي. وعدم وجود استراتيجيات تنظيمية حقيقية توجه عمليات التخطيط، وتنظّم عمليات التوسع العمراني، فاقم من مشكلة العشوائيات.

ترافق تركيز القرار التنظيمي للعقار في سورية مع غياب الرقابة الإدارية على البلديات، التي لم تستطع السيطرة على مناطق التجاوز ضمن حدودها الإدارية، بسبب ضعف الكوادر وقلة الإمكانيات وانتشار الفساد، كل ذلك قد أسهم مساهمة كبيرة في نشوء هذه العشوائيات واستمرارها.

النتيجة النهائية التي نصل إليها أن نشوء مشكلة السكن العشوائي وتفاقمها واستمرارها السبب الرئيس، هو السلطة السورية، التي تدير مصالح الدولة من خلال عقلية الهيمنة والأمن، وفي الاقتصاد على توزيعه وفق الولاء السياسي، في ظل سلطة يغيب عنها الإحساس بالمسؤولية، وتعمل على الاستثمار السياسي والاقتصادي في الأزمات، حتماً نصل إلى تفاقم المشكلة لا إلى حلها.

ثالثاً. السياسة التشريعية "المقترحة" لحل مشكلة العشوائيات

إنَّ البدء بمعالجة أي مشكلة أو حتى ظاهرة ما في الدول المعاصرة، إنَّما يتم من خلال السلطة التشريعية التي تصدر قانون للحد من الظاهرة ومعالجة المشكلة، لكن مجلس الشعب السوري وبالرغم من اتساع المشكلة وتفاقمها على مستوى جغرافية الدولة كلها، لم يصدر قانون خاص بالعشوائيات لغاية تاريخه، بل ممكن نجد نصوص متفرقة لا تفي بالغرض المطلوب للمعالجة، لذلك فإن بداية الحل، هو إيجاد تشريع خاص بالعشوائيات يسهم بالحد والمعالجة لمشكلة السكن العشوائي.

و المواطن هو ضحية سياسة إسكان خاطئة لم تستطع توفير حقه في السكن. لأنَّ الحق في السكن يعدُّ من الحقوق الأساسية المعاصرة، وتعاكس السلطة في تأمينه، حتماً يدفع المواطن للبحث عن البدائل، فالسلطة التي تمنع حق من الحقوق "تكوين الأحزاب" مثلاً، بالتأكيد المواطن يبحث عن البدائل لممارسة حق و ينشأ أحزاب سرية، لذلك يرى " John Turner " إنَّ النظرة السلبية للمستوطنات غير الشرعية تمثل خطأ كبير، وهذه المناطق تمثل نصراً كبيراً بالجهود الذاتية لذوي الدخل المنخفض، وهي تدل على طاقة وقدرة الأفراد في حل مشكلاتهم بدون مساعدة الحكومة^{١٨}.

لقد تعامل "المُشرِّع السوري سابقاً" مع شاغلي العشوائيات بوصفهم مخالفين أو مجرمين لتنقل المسؤولية عن كاهل الدولة إلى كاهل المواطنين الذين لهم حق قانوني وشرعي وإنساني بالسكن، لذلك كان يعتمد عند ذكرهم ببعض النصوص إنهم مخالفين، ولا ينظر بحقهم بالتعويض، أو السكن البديل، هذه السياسة هي هروب للأمام وترك المشكلة خلفهم، فالسلطة تهرب من مسؤوليتها في تأمين السكن لمواطنيها، وتضع المواطن بموضع المخالف، وهي تغض النظر عنه مقابل منحه ولاء سياسي لها.

١- حق السكن اللائق حق دستوري

إنَّ مشكلة السكن العشوائي في سورية جديرة بأن ينص عليها في أسمى القواعد القانونية "الدستور" والمعالجة تتم من خلال النص على أمرين:

الأول: على اللامركزية الإدارية ذات الصلاحيات الواسعة للوحدات الإدارية، وإلزامها بالقضاء على العشوائيات، من خلال إعادة التخطيط، وتوفير البيئة الأساسية، كما تتكفل بتوفير الموارد اللازمة للتنفيذ، وتحدد المدة اللازمة للتنفيذ، يترافق ذلك مع الالتزام بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني وتوفير السكن، حتى لا تنتج لدينا عشوائيات جديدة.

الثاني: يجب أن يفرض في النصوص الدستورية الجديدة واجب حماية الحق في سكن اللائق إذ لا يكفي الالتزام السلبي بامتناع الدولة عن التدخل بالتمتع بالحق في سكن اللائق، بل عليها التزام إيجابي، هو أن تتخذ الدولة تدابير تمنع أطراف ثالثة من التدخل في هذا الحق^{١٩}.

٢- فلسفة التشريع في معالجة السكن العشوائي

يجب التأسيس لحل مشكلة العشوائيات من أسبابها، وكل معالجة تتجاهل الأسباب إنَّما هي قفزة إلى الفراغ، ومثلما مرَّ معنا فإن جميع الأسباب والعوامل المنشأة للعشوائيات إنَّما تقع في جانب كبير منها على السلطة.

١٧- عبد الحميد عكيل العواك-الضمانات الدستورية لحق الملكية والسكن-اليوم التالي-٢٠٢٢-ص٤
١٨- أحمد منير-سياسات إيواء الفقراء الحضر-المجلة المعمارية العلمية-العدد التاسع والعاشر-كلية الهندسة-جامعة بيروت-١٩٩٧-ص٩

ويدخل في التزامها هذا، الامتناع عن تنفيذ عمليات الإخلاء القسري قبل إيجاد الطول البديلة، وكذلك هدم المنازل قبل تأمين سكن بديل، لذلك يجب أن يترافق الاعتراف بوجود "العشوائيات تشريعياً" الاعتراف بحق القاطنين بها بالتعويض عليهم بدلاً من مساكنهم التي فقدوها، سواء كان ذلك بسكن دائم، أو سكن مؤقت لحين انتهاء أعمال إزالة العشوائية وإعادة تطويرها، ويعاد إليها ذاتها.

ب- الحفاظ على النسيج المجتمعي

إن المجتمع السوري هو مجتمع به تعددية عرقية ودينية وطائفية مثله مثل أغلب المجتمعات المعاصرة، وخشية من تتخذ السلطات إزالة العشوائيات وإعادة بنائها ذريعة لتغيير ديمغرافي في نسيج المجتمع السوري، لذلك يتوجب النص في التشريع بإلزام السلطة عند إزالة العشوائيات وإعادة تطويرها وبناءها أن تعيد السكان إلى بيئتهم وجوارهم لأن ذلك هو من حقوقهم الاجتماعية والمعنوية فالدولة ملزمة بإعادة الجميع إلى موطن سكنهم، حتى لو لم يثبت رغبتها بالتغيير الديمغرافي.

لذلك يجب على المُشرِّع عند إصدار تشريع خاص بمعالجة العشوائيات، أن يتبنى فلسفة تقوم على أن أصحاب الحقوق في السكن العشوائي هم ضحايا يجب إنصافهم، وليسوا مخالفين تجب معاقبتهم، فهم إما ضحايا فساد السلطة والتجار المتعاونين معهم، أو ظلم المنظومة القانونية التي منعتهم حقهم بالسكن اللائق، أو لفشل السياسات التنموية، أو لخبث سياسات الهيمنة التي طبقها النظام، هذه النظرة إذ ما تم تبنيها من قبل المشرع، سيكون النص القانوني مرتكز على ما يلي:

أ- تأمين السكن البديل

يجب ألا يأتي الحل على حساب حق المواطن في السكن، بل يجب أن تراعي الطول المقدمة من السلطة تأمين سكن لائق لكل القاطنين بهذه العشوائيات، لأنَّ أي حل لا يأخذ في حسابه هذا الحق، هو حل جزئي، ووهمي، وسرعان ما ينهار بإنشاء عشوائيات جديدة. لأنَّ الحق في السكن هو سابق على المخالفة للقانون، لا بل هو حق ثابت قبل وجود قانون مخالفات البناء. كما إنه يقع على عاتق الدولة التزامات إيجابية،

رابعاً. السكن العشوائي وإثبات الملكية

أما في ظل الظروف الراهنة والدمار الذي حصل منذ عام ٢٠١١ والتحدي الأمني في الحصول على الوثائق السابقة، عقد إشكالية الإثبات أكثر، لذلك يجب على تشريع العشوائيات المقترح أن يلحظ معالجة مشكلة إثبات الملكية وفق مجموعة من الضوابط التي تسهل على المواطن إثبات ملكيته منها:

- ١- القبول بالوثائق السابق ذكرها كمستند للإثبات، ويمكن التعامل معه كوثيقة تعطي صاحبها حق التعويض العيني بسكن جديد.
- ٢- قبل إجراء أي هدم أو تطوير أو تغيير في أي منطقة عشوائية، أن يتم مسحها، ورسم مخطط عام لها، ومخطط تفصيلي لكل المنازل المشادة مع أسماء المالكين لها.
- ٣- في ظل الظروف الأمنية الراهنة، يقترح البعض العمل على إنشاء جهة مستقلة تجمع المختصين من المبادرات، والمنظمات العاملة على توثيق وأرشفة الوثائق المتعلقة بالملكية بشكل عام، والعقارية منها بشكل خاص، مع الاعتناء بتضمين اهتمامها للعشوائيات لضمان الحفاظ على الحقوق بعيداً عن تجاذبات أطراف الصراع^{١٩}.

في ظل الظروف السابقة المستقرة كان إثبات الملكية للسكن العشوائي من الأمور المعقدة، والتي عجزت المنظومة القانونية عن معالجتها، لأنها ليست موثقة في السجل العقاري كمباني وشقق سكنية، الجزء الأكبر موثق كمكليات زراعية على الشيوخ. ولأنها مبنية على أراضي أملاك دولة غير مفرزة إلى شقق سكنية، ولا يمكن فرزها، أو نقلها، أو تكون ملكية الأراضي للأفراد وغير مفرزة في السجل العقاري، ولا يمكن ترخيصها في البلدية. لذلك كان يتم تثبيت الملكية إما بإقرار قضائي، تكون غايته القسوى وضع إشارة دعوى على صحيفة العقار، أو قرار تثبيت بيع مع الإشارة إلى وجوب فرز وتصحيح أو صافه، وهو ما لا يحصل، يمكن أن يتم البيع عن طريق الكاتب بالعدل حيث يصدر وكالة غير قابلة للعزل في مضمون العقار. ويمكن أيضاً أن يدفع عنها ضرائب للمالية، أو يستحصل على اشتراك بمؤسسة من المؤسسات الخدمية "كهرباء-المياه" ويحصل على إيصال بتسديد الفواتير باسمه.

لن يستطيع مالك السكن العشوائي من الحصول على أكثر من ذلك، وعدم الحصول على صحيفة عقارية يولد نتائج سيئة منها بيع العقار أكثر من مرة يؤدي إلى التداخل بين المالكين الأصليين، ولاسيما إذا كانت الملكية على الشيوخ.

١٩- العشوائيات في سورية حصاد عقود من التجاهل- (ورقة بحثية)-اليوم التالي-٢٠٢٠-ص١٧

خامساً. تقسيم المناطق العشوائية

يجب أن يعمل المُشرِّع على وضع معايير لتصنيف العشوائيات، وتقوم الأجهزة الفنية المختصة بالتصنيف وفق الأسس التي تم وضعها من قبل المُشرِّع، ويوضح القانون كيفية التعامل مع كل نوع من تلك الأنواع، وللعشوائيات تصانيف عدة وفق معايير مختلفة، لكن ما يهمنا من معايير التصنيف هو قدرة المعيار كعامل مساعد في تحديد الألية التي نتعامل بها مع العشوائية لإدخالها ضمن النسيج الحضري، وعلى هذا الأساس نتوقف عند أهم تلك المعايير:

ويتم تطبيق سياسة التجديد الحضري للمناطق العشوائية المتدهورة وفقاً للمخطط الإستراتيجي للمدينة والتفصيلي للمنطقة، لذا فإن سياسة التجديد تحوي بداخلها سياسة التأهيل والتحسين، إلى جانب الإزالة وإعادة البناء للمنشأة الرديئة التي لا يجدي معها الإصلاح، وأيضاً استغلال الأراضي الفضاء المحيطة بالمنطقة باستخدامات وفقاً للمخطط التفصيلي للمنطقة.

٢- التأهيل Rehabilitation

ويقصد بسياسة التأهيل إعادة منطقة إلى مستوى معين من الكفاءة وإصلاح مرافقها. وتم بتزويد المناطق العشوائية بخدمات البنى التحتية، والخدمات الاجتماعية اللازمة، وتحسين الوضع القائم في هذه المناطق إلى الأفضل على أن يتم ذلك بصورة متكاملة، وعلى مراحل متناسبة مع الأوضاع القائمة، ويرتبط بالواقع المحلي القائم والاحتياجات الفعلية، وبصوره متوازنة مع الإمكانيات المتاحة^{٣٣}. وتطبق على المناطق السكنية العشوائية المتدهورة التي تحوي على مباني قديمة فقدت وظيفتها أي غير ملائمة للسكن، أو الاستعمال، ولكن لا يوجد خلل بهيكلها الإنشائي فلا تستوجب الإزالة، وتحتاج إلى قدر من التأهيل، كما توجه هذه السياسة إلى المناطق التي تتميز بتركيز المباني التراثية، والطابع العمراني الفريد والشخصية المحلية^{٣٤}

١- معيار الأمن والأمان

يعطينها هذا التصنيف إمكانية القدرة على تطوير المنطقة العشوائية^{٣٥} وأخرى يصعب تطويرها، وفق هذا المعيار نجد أنواع متعددة منها:

أ- المناطق العشوائية الصلبة: وهي أبنية لائقة للسكن، وتعتبر ذات قابلية للتحسين والتسوية بالنظر لحالتها الإنشائية والعمرانية، كأن يكون مبني بمواد البناء المتعارف عليها في البناء الحديث، كما يمكن أن يكون وفقاً لتصميم معماري، يمكن تأهيله وإدماجه في النسيج الحضري^{٣٦}. وهذه المناطق ليست على مستوى واحد، بل هناك تباين بينها في درجة الصلابة والخدمات وغيرها، لذلك ليس هناك شكل فني واحد للتعامل، بل هناك أشكال متعددة ومتنوعة ليس من بينها الإزالة.

١- التجديد الحضري Urban Renewal

كان يشير هذا المصطلح إلى محو القديم وإزالته، لكن منذ القرن التاسع عشر تغيرت النظرة لتصبح موجهة نحو التأهيل والتحسين والتجديد للمناطق السكنية العشوائية المتدهورة، وتحسين البنية الأساسية بها بمساهمة السكان^{٣٧}. يتم تطبيق سياسة التجديد للمناطق العشوائية تكون مبانيها بحالة جيدة ومتوسطة وقديمة "لا تستوجب الإزالة" إلا التي لا يجدي معها الإصلاح، والتي تحتاج إلى تحسين شبكات الطرق والمرافق والخدمات العامة بها.

٢١-٢٠- زهير عبد الوهاب الجواهري-دراسات مساحة النمو العشوائي لبعض مناطق السكنية في مدينة كربلاء باستخدام نظام المعلومات الجغرافية-مجلة جامعة بابل-العلوم الهندسية -المجلد ٢٣ -العدد ١-كلية الهندسة-جامعة كربلاء-سنة ٢٠١٥-ص٧٤-٧٥.
٢٢- عنتر بوقرين-أسامة حلمي محمد-شيماء محمد يس- السياسات العمرانية الملائمة للتعامل مع المناطق السكنية العشوائية بمدن شمال صعيد مصر- مجلة المنيا للهندسة والتكنولوجيا (MJET)-المجلد. ٣٧ - رقم ١- يناير-٢٠١٨-ص٤٨.
٢٣- محمد عبد السميع عيد-الدروس المستفادة من الإسكان العشوائي في إطار تيسير الإسكان-كلية الهندسة-جامعة أسيوط-حث منشور ٢٠٠٤- ص٩
٢٤- ناهد نجا عباس الإبياري-"النمو العمراني للمدن المصرية وتأثيره على المناطق الاثرية"-رسالة دكتوراه-كلية الهندسة- جامعة طنطا-٢٠٠٦-ص٦٧

على أطراف المناطق الصناعية) أو فوق أراضي تشكل خطر طبيعي (كالفيضانات وانزلاق التربة) وهذا النوع لا يصلح معه إلا الهدم والإزالة. وتقسم الإزالة إلى التامة والجزئية، وهناك عدة أمور ينبغي أن تؤخذ بالحسبان عند تحديد نوع الإزالة للمنطقة العشوائية، منها السكن المؤقت البديل، والكلفة وغيرها. ويتم هدم هذه المناطق وإعادة بنائها من جديد وفق مخطط جديد يبين استعمالات الأرض والهدف منها هو إلغاء وجود بعض المناطق العشوائية لغرض إعادة تصميمها بشكل حضري جديد، ويتم معالجة سكان العشوائيات ببناء مناطق سكنية جديدة في مناطق خالية حول المدن، وإعادة توطين سكان المناطق العشوائية وتوزيعهم ونقلهم إليها بشكل دائم أو مؤقت^{٢٩}. والمناطق المتدهورة وغير الأمانة التي يمكن إتباع مثل هذه السياسة فيها تتسم بالصفات التالية^{٣٠}:

- ◀ أ- مشكلات إنشائية وهذا طبيعي بالنسبة للمناطق المتدهورة
- ◀ ب- عدد السكان يمكن نقلهم وإيجاد سكن بديل لهم.
- ◀ ج- معدل تزاخم كبير، ووجود عدة أسر في المسكن.

◀ ٣- سياسة التحسين Improvement

تطلق "سياسة التحسين" على أي أعمال تهدف إلى رفع أو زيادة القيمة ومستوى الراحة وتحسين المرافق، ويمكن أن تكون الأعمال في المجال العمراني والبيئي. وتشمل سياسة التحسين رفع مستوى الخدمات القائمة بالمنطقة مع إضافة لمسات جمالية وظيفية^{٣١}. وتطبق على المناطق العشوائية التي تحتوي على مباني ذات الحالة المتوسطة والجيدة، وتحتاج إلي تحسين مستوى الخدمات والمرافق بها، وهي أفضل حالة من المناطق التي تحتاج للتأهيل، وتكون هذه المعالجة مؤقتة في إطار يهدف للتجديد^{٣٢}. يتم تطبيقها من خلال استغلال الإمكانيات المتوفرة لدى الحكومة والأهالي، والجانب الأكبر في هذه السياسة يقع على الأهالي المستفيدين من تحسين المنطقة.

ب- العشوائيات غير الأمانة: وهي تضم أنواع متعددة منها الأحياء المتداعية^{٣٣} والإسكان الحكومي غير العشوائي لكنه متدهور^{٣٤}، وهي أبنية غير لائقة للسكن بالنظر لحالتها الإنشائية وخصائصها العمرانية إذ غالباً ما تكون مبنية بمواد مهترئة، أو لسوء موقعها أو تشكل أخطار صناعية (خط كهربائي ذو توتر عالي، شبكة الغاز أو الماء، طريق سريع،

٢٥ - عنتر بوقرين-أسامة حلمي محمد-شيماء محمد يس- السياسات العمرانية الملائمة للتعامل مع المناطق السكنية العشوائية بمدن شمال صعيد مصر- مجلة المنيا للهندسة والتكنولوجيا (MJET)-المجلد. ٣٧ - رقم ١- يناير-٢٠١٨-ص٤٨ لمزيد أنظر غادة محمد ربحان- عملية الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات مع ذكر خاص لمنطقة المنيرة الغربية محافظة القاهرة-رسالة ماجستير-مكتبة كلية الهندسة-جامعة القاهرة-سنة ٢٠٠٠- ٢٦- عبد الباقي إبراهيم-مدخل للارتقاء بالبيئة العمرانية وإبعادها الاقتصادية والاجتماعية - ندوة الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن-مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية-مطابع دار الشروق-القاهرة-١٩٨٦-ص١٢ ٢٧- الأحياء السكنية القديمة المتدهورة والتي تدنت فيها مستويات المعيشة اقتصاديا واجتماعيا ولم تكن متدنية النشأة وتتحمل سكانها اضعاف ما كانت تتحملها عند انشائها. ٢٨- تسبب إهمال الدولة من جهة وعدم قدرة ساكنيها من جهة أخرى بأعمال الصيانة اللازمة سواء بالموافق أو الواجهات، بالإضافة إلى عمل العديد من المخالفات على هذه المباني التي تحولها إلى رصيد إضافي من العشوائيات. ٢٩- الإسكوا-- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- "السياسات الإسكانية والتحصن"-الأمم المتحدة-نيويورك-٢٠٠٣-ص٦ ٣٠- الإسكوا-- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- "السياسات الإسكانية والتحصن"-الأمم المتحدة-نيويورك-٢٠٠٣-ص٨

وهي على عدة أنواع منها:

أ- مناطق عشوائية مشبعة: وهي مناطق محاطة بمناطق إسكان، أو مناطق عشوائية أخرى، أو بالمناطق الصناعية المتاخمة، مما يحد من نمو هذه المناطق أفقياً، فهي لا تحتاج للتحريم.

ب- مناطق عشوائية طرفية شبه مقفلة أو مفتوحة: وهي مناطق مازالت أحد جوانبها على الأقل أراضي صحراوية أو زراعية أو بور، ومازال هناك إمكانية للامتداد الأفقي، هذه تحتاج للتحديد من الجهة التي يمكن أن تمتد منها.

ج- مناطق عشوائية مفتوحة: وهي مناطق مفتوحة على أراضي زراعية مجاورة للتنمية العمرانية، يمكن أن تنقل الامتدادات العشوائية إليها، وتستهدف مسطحات شاسعة من الأراضي الزراعية^{٣١}. لذلك يجب العمل بالنسبة للعشوائيات القائمة على مسحها، ورسم مخطط لها على واضعها الراهن، وتحريمها لمنع نموها الأفقي، ومراقبة النمو الشاقولي، وتعطى أولوية للعشوائيات غير الآمنة إلا أنها لا تقتصر عليها، بل يجب أن تشمل جميع المناطق العشوائية ولا سيما القابلة للامتداد الأفقي، هذه السياسة الوقائية تمنع تفاقم المشكلة وتساعد في علاجها.

◀ د- افتقار المنطقة للخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والصرف الصحي، ويصعب مدها بالخدمات.

◀ هـ- وجود أخطار بيئية أو تلوث لا يمكن معالجته.

◀ و- عدم توفر الخصوصية وتقارب المساكن، وضيق الشوارع

◀ ز- مشكلات أمنية.

ويجب قبل إزالة المنطقة التأكد من عدم إمكانية تطويرها، ومعرفة الكلفة اللازمة للإزالة، ودراسة تأثير نتائجها، والتأكد من إمكانية تعويض الساكنين عن مساكنهم التي فقدوها بسكن جديد^{٣٢}.

٢- معيار إمكانية نمو العشوائيات من عدمه

هذا المعيار يساعدنا في معرفة حاجتنا "للتحريم العشوائيات" حتى لا تتوسع أكثر، أو عدم الحاجة لذلك، يهدف هذا الأسلوب إلى الحد من امتداد المناطق العشوائية واحتوائها، والذي يسببه عدم وجود حدود واضحة للعمران، وذلك عن طريق تطويق المناطق القابلة للامتداد لمناطق وأحياء مخططة تمنع استمرار الامتداد، وبالطبع يمكن إن تتم عملية التحريم إلى جانب تطوير المناطق نفسها منعاً للامتداد، والتوسع لهذه المناطق العشوائية^{٣٣}.

٣١- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية المصرية-١٩٨٦ الهيئة العامة للتخطيط العمراني-نحو تعريف موحد للسكن العشوائي، دراسة مقارنة حول مفهوم السكن العشوائي-القاهرة -ص٣

٣٢- وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية المصرية-١٩٨٦ الهيئة العامة للتخطيط العمراني-نحو تعريف موحد للسكن العشوائي دراسة مقارنة حول مفهوم السكن العشوائي-القاهرة -ص٤٥

٣٣- غادة محمود احمد الحسن-القوى المؤثرة على نمو المناطق العشوائية-كلية التخطيط العمراني والإقليمي-جامعة القاهرة-مصر-ص٧٠

٣- معيار نوعية الضرر الذي تلحقه العشوائيات

إنّ نوعية الضرر الذي يمكن أن تلحقه العشوائية بمحيطها يحتم علينا أن نحدد نوعية المعالجة حتى ندمجها بالمخطط التنظيمي وهي على عدة أنواع:

أ- مناطق عشوائية تهدد التراث الوطني: وتشمل إسكان داخل المناطق الأثرية، كما تشمل مناطق نمو عشوائية في المناطق القريبة والمحيطة بالمناطق التراثية، وهي أحياناً تكون من عشوائيات الأثرياء، هذه العشوائيات يجب التعامل معها بالتأهيل والتحسين بحذر شديد حتى لا تؤثر على التراث الوطني.

ب- عشوائيات تهدد الأراضي الزراعية: تشمل العشوائيات التي تبنى على الأراضي الزراعية داخل المدن، أو على أطرافها، والتي تمثل مناطق امتداد للزحف العمراني الحضري على الأراضي الزراعية يجب أن نتعامل معها بالحد من الاعتداء على الأراضي الزراعية ولا سيما الشديدة الخصوبة منها، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد الذي انتجته قيام العشوائية وتخريبه للأراضي الزراعية.

ج- عشوائيات بها بؤر تلوث بيئي:

وهي مناطق تلوث بيئي مؤقتة يمكن إزاله تلك البؤر أو التقليل من درجة تلوثها^{٣٤}.

د- العشوائيات النية بنيت على أراضي أملاك الدولة:

يفترض أن تكون هي الأسهل في إمكانية التعامل وتحويل ملكية تلك الأرض لشاغلها بعد إدخال المنطقه العقارية للمخطط التنظيمي، والتزامها في حدوده ومتطلباته^{٣٥}.

٣٤- أحمد حامد البركي-هدى عيدان جبار الربيعي-العشوائيات في مدينة السماوة وأثارها الاجتماعية-مجلة مداد الأداب-العدد الخاص بالمؤتمرات ٢٠١٩-٢٠٢٠-ص ٤٥٢-٤٥٣
٣٥- غادة محمود احمد الحسن-القوى المؤثرة على نمو المناطق العشوائية-كلية التخطيط العمراني والإقليمي-جامعة القاهرة-مصر-ص ٧٠

سادساً. سياسة الحد من ظهور عشوائيات جديدة:

للحد من ظهور عشوائيات جديدة، يجب على الدولة أن تضع مخطط يرتكز على إعادة تخطيط العمران القائم، لأنَّ حقيقة المشكلة ليست في نقص الأراضي، لكن في عدم استجابة المخططات التنظيمية للنمو السكاني، لذلك توفير الأراضي الداخلة في المخطط التنظيمي يمنع قيام عشوائيات جديدة.

الخاتمة

الخاتمة.

بدأت ظاهرة السكن العشوائي في منتصف القرن الماضي لتتوسع بعد عام ١٩٦٥ بشكل متسارع، فقد تحولت العشوائيات من ظاهرة اجتماعية يمكن معالجتها، إلى مشكلة اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية، وبيئية، وتحتاج حلاً عاجلاً، لأجل ذلك تقترح الورقة مجموعة من السياسات التدخلية لعلاج المشكلة نجملها بما يلي:

V- أما لجهة السياسات العمرانية التي يجب اتباعها لمعالجة العشوائيات، يجب أن يتم تقسيم العشوائيات في التشريع إلى أصناف وفق معايير مختلفة، ما يهمننا من معايير التصنيف، هو قدرة المعيار كعامل مساعد في تحديد الألية التي نتعامل بها مع العشوائية لإدخالها ضمن النسيج الحضري.

A- المناطق العشوائية الصلبة لإنها ليست على درجة واحدة والصلابة أو على مستوى واحد من لجهة المرافق العامة، وتباين كذلك في مدى الالتزام بالمخطط التنظيمي لذلك يتوجب اختيار الأسلوب العمراني المناسب لها، فالبعض من العشوائيات يمكن أن نعيده "بالتجديد الحضري"، وأخرى "بالتأهيل"، وثالثة يتحسين مستوى المرافق ومستوى الراحة.

9- أما العشوائيات غير الآمنة فلا ينفع معها سوى "الإزالة" سواء كانت كلية أو جزئية، ولكن لا تبدأ الجهة الإدارية بالإزالة دون تقديم الضمانات بالسكن البديل لقاطني العشوائيات وإعادتهم إلى مناطقهم بعد إعادة إعمارها.

A- يجب العمل بالنسبة للعشوائيات القائمة على مسحها، ورسم مخطط لها على واضعها الراهن، وتحزيمها لمنع نموها الأفقي، ومراقبة النمو الشاقولي.

II- منع قيام عشوائيات جديدة، من خلال إصدار المخططات التنظيمية بوقتها المناسب، والذي يغطي النمو السكاني، ويكفي حاجة المواطنين من السكن.

I- عند التأسيس لحل مشكلة العشوائيات يجب الانطلاق من أسبابها، لأن جميع الأسباب والعوامل المنشأة للعشوائيات إنما تقع في جانب كبير منها على السلطة، وإنما المواطن هو ضحية سياسة إسكان خاطئة لم تستطع توفير حقه في السكن.

2- يجب أن يُضمن حق السكن اللائق في الدستور السوري، وإلزام السلطات بمعالجة مشكلة العشوائيات، مع مراعاة تأمين سكن للمواطنين القاطنين في العشوائيات.

3- ويجب على المُشرّع عند إصدار تشريع خاص بمعالجة العشوائيات، أن يتبنى فلسفة تقوم على أن أصحاب الحقوق في السكن العشوائي هم ضحايا يجب إنصافهم وليسوا مبالغين تجب معاقبتهم.

4- يجب أن يتزافق الاعتراف بوجود "العشوائيات" الاعتراف بحق القاطنين بالسكن البديل بدلاً مساكنهم التي فقدوها، لأن الحق في السكن هو سابق على المخالفة للقانون، لا بل هو حق ثابت قبل وجود قانون مخالفت البناء.

5- يتوجب النص في التشريع بإلزام السلطة عند إزالة العشوائيات وإعادة تطويرها وبناءها أن تعيد السكان إلى بيئتهم وجوارهم لإن ذلك هو من حقوقهم الاجتماعية والمعنوية

1- يجب على تشريع العشوائيات المقترح أن يلحظ معالجة مشكلة إثبات الملكية، وفق مجموعة من الضوابط التي تتيح للمواطن سبل ميسرة لإثبات حقه في الملكية، ومراعاة ظروف الصراع وما نتج عنها من فقدان وثائق، وصعوبة الوصول إلى موطنه الأصلي، لاسيما اللاجئين أو النازحين المطلوبين أمنياً.

2024

© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي